



الجمعية التونسية للدراسات و البحوث العمرانية (ATERU)  
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (CAREP)



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس (CAREP)

والجمعية التونسية للدراسات والبحوث العمرانية (ATERU)

ينظمان ندوةً دوليةً بعنوان:

"السكن غير الشكلي في المغرب العربي: الفضاء والسيرورات والفاعلون"

تونس، 24 و 25 و 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016

# الورقة المرجعية

يشهد المغرب العربي منذ عقود عدة تحولات وتغيرات عميقة شملت على نحو خاص الظاهرة الحضرية. ويُعد السّكن غير الشكلي<sup>1</sup> أحد أهمّ تجلياتها، وذلك ما يحفز الجماعات العلمية والمتخصصين (من بينهم مُخطّطو المدن، والجغرافيون، وعلماء الاجتماع، والاقتصاديون، وفقهاء القانون.. إلخ) على مراجعة هذه الظاهرة ورصد خصائصها عبر مقاربات متعددة الاختصاصات والمناهج.

لقد غدا السّكن غير الشكلي في صلب القضايا الحضرية في المغرب العربي، إلى حدّ أنّ بعضهم يعتقد أنّ "اللاشكلي استحوذ على المدينة"، وأنه رهن مستقبلها أيضاً. فالتحولات الديموغرافية في المدن المغاربية تضغط أكثر من أيّ وقت مضى في هذا الاتجاه، تضاف إليها الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتطلّع إلى "الحق في السكن" كأحد أوجه الكرامة التي نادى بها احتجاجات "الربيع العربي". وقد حثّت كل هذه العوامل على الهجرة الداخلية وساعدت على ظهور مساحات جديدة للبناء الفوضوي. فلم يعدّ التحضر خاضعاً لإرادة التخطيط وإدارته أو لمقاربة رشيدة، بل غدا التوسع العمراني في مجمله متأثراً بواقع الانحرافات العشوائية.

تحاول هذه الندوة دراسة مجالات السّكن غير الشكلي وسيوراته<sup>2</sup>، فضلاً عن الفاعلين المتدخلين في هذه الظاهرة وعلاقتها بأزمة السّكن عموماً في أقطار المغرب العربي، وذلك من خلال أربعة محاور هي: الجانب المجالي، والجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب المتعلّق بالتهيئة؛ بغية الوقوف على خصائص تلك التحولات وإدراك معانيها ومميزاتها.

<sup>1</sup> رأينا أن نترجم كلمة "L'informel" بـ "غير الشكلي" أو "اللاشكلي". وفي السياق نفسه، تُداول مفردات أخرى على غرار الفوضوي، والعشوائي، والهامشي، وهي ستكون محلّ تحاليل ومقاربات.

<sup>2</sup> بمعنى Processus أو التمشي التراكمي كما هو الشأن عند الجغرافيين.

## المستوى المجالي

تُغيّر ظاهرة السّكن غير الشكلي المجال الحضري كمياً ونوعياً، وهي عادةً ما تدفع تجاه ظهور أشكال جديدة وامتجدة من التحضر. إننا نلاحظ توسعاً مفراطاً في تخوم المدن ومساحاتها شبه المركزية، إلى جانب المساحات البينية Intertitiels، حتى أنّ بعضهم يتحدّث عن "مجال مُتشظّ". فالتوسع غير الشكلي يُسبب تكثُفاً متبايناً في النسيج الحضري، يصعب عادةً تداركه وإصلاحه. أمّا نوعياً، فإنّ السّكن غير الشكلي وغير المهيكّل يُعيد تركيب المدينة على نحوٍ يُتيح لنا الحديث عن إعادة تشكيل المجال الحضري وهيكلته، وهو ما يخلق مجالات هجينة سواء كان الأمر متعلّقاً بمناطق الأطراف والمناطق المركزية وشبه المركزية، أو حتى بـ "مناطق الفراغ". وعلى هذا النحو تؤثر هذه التغييرات في خلايا السكن غير الشكلي، أي في النسيج الحضري للأحياء الحضرية العفوية.

## الجانب الاجتماعي

تساهم دراسة هذه الظاهرة، في فهم مختلف أبعاد المنطق الاجتماعي والأهداف والغايات المتعددة للسكن غير الشكلي. فهل في الإمكان تحديدها وتعريفها وفهمها؟ بل هل في الإمكان تقبلها إنّ لزم الأمر؟ وكيف "ينتظم" السّكن غير الشكلي اجتماعياً من حيث التملك، والإدراك، والتّثمين الاجتماعي.. إلخ؟

إضافةً إلى ذلك، يعكس السّكن غير الشكلي، عموماً، هشاشة وضع السكان في المناطق الحضرية، ويتّرجم ترجمةً بليغةً أوضاع الفقر ورهاناته، خصوصاً الحرمان من الخدمات العامة والمرافق الضرورية. ويمكننا أن نتساءل آنذاك إنّ كانت مسألة السّكن غير الشكلي تتطابق على نحوٍ من الأنحاء مع التهميش الحضري؟

تظلّ هذه الظاهرة في صُلب سيرورات متعددة، ودوافع متنوعة، ومنطق سلوكيات مختلفة تُحرّك سكّان المدن المغربية، لعل من بينها الارتقاء في سلّم المكانة الاجتماعية، وإعادة التشكل الاجتماعي، والإنصاف الاجتماعي، والشرعية الاجتماعية، والتراتب الاجتماعي. ويجيز لنا ذلك التساؤل حول جملة من القضايا الفرعية ترتبط، في مجملها، بمدى مساهمة الحصول على سكن اللاشكلي في الحدّ من الإحباطات الاجتماعية. فمن بين الشعارات التي رُفعت أثناء الاحتجاجات التي هزّت بلدان المغرب العربي عام 2011، الكرامة التي يكون السّكن اللائق فيها حقاً مرتبطاً بالتّوق إلى العدالة الاجتماعية.

## الجانب الاقتصادي

يطمح هذا المحور إلى تسليط المزيد من الضوء على العوامل التي حولت السكن غير الشكلي من حلّ مخفّف إلى منافس للسوق العقارية الرسمية. ومن خلال هذا المنظور، يمكن أن نتمكّن من الكشف عن آليات اشتغال سوق السكن العشوائية ومكوناتها، إضافةً إلى تأثيراتها في سوق السكن بالنظر، على سبيل المثال، إلى مكونات سوق مواد البناء غير الشكلية وطرائق اشتغالها، علاوةً على اضطرابات الأسواق العقارية من أراضٍ وبناءات ومسائل أخرى تهمّ رهانات الرّيع العقاري، وصولاً إلى دور المصارف والبنوك. ونطمح أيضاً بفضل مقارنة الربحية الاقتصادية بـ "الربحية الاجتماعية" إلى اكتمال الصورة المعقدة والمتشابكة لظاهرة السكن غير الشكلي.

فعلى مستوى الأحياء السكنية، يحفز هذا النمط من السكن ديناميّةً مميزةً من شأنها ألا تؤثر في قطاع البناء فحسب، بل في القطاع التجاري بأكمله أيضاً، خصوصاً مع ظهور محلات لبيع مواد البناء والمنتجات الغذائية، وحتى السلع شبه النادرة مثل الأجهزة المنزلية، والمصوغ.. إلخ.

## التهيئة العمرانية والترابية

إنّ تناول هذه الإشكالية يعيننا على فهم إستراتيجيات السّلط العمومية المتدخّلة في مجال الإسكان والسكن غير الشكلي بوجه خاص. ويجيز لنا ذلك إبراز دور هذه السلطات العمومية بوصفها هياكل مسؤولةً عن التهيئة وعن ضبط أدوات المراقبة، واحتمال أن تغدو هي نفسها أحياناً من منتجي هذه الظاهرة أو المتواطئين معها.

كما يمكننا، أيضاً، أن نحلّل أدوار بقية الفاعلين/ المتدخلين؛ على غرار التقنيين والفنيين والمُتصرّفين المباشرين للسكن غير الشكلي، فضلاً عن الأعوان والمسؤولين عن إسناد الرخص ومعالجة الاستثناءات وتسوية الوضعيات. وهي أدوار مرتبكة ومشتتة أحياناً بين قطبي القوانين من جهة، والممارسات من جهة أخرى. وتعدّ هذه فرصةً سانحةً لاكتشاف منطوق مختلف الجهات الفاعلة وإستراتيجياتها وحتى تناقضاتها؛ من قبيل أن يكون الفاعل الإداري، أو الفاعل البلدي، أو الفاعل الجمعياتي، في تباينٍ مع إستراتيجيات عموم السكان.

ومن ناحية أخرى، يفتح ما سبق على تناول قضايا مترابطة، مثل منزلة اللاشكلي في سياسات الإسكان وفي مخططات التهيئة عمومًا، وانتشار هذه الظاهرة حتى في المجال القروي مع اختلاف خصائصها عن الخصائص التي تميز السكن التقليدي في المدينة العتيقة أو الأرياض.

نطمح من خلال هذه الندوة الدولية إلى إعادة النظر في مفهوم السكن غير الشكلي وفي إمكانية استيعابه ضمن فضاء المدينة، وتمحيص "العشوائى المؤسساتى" أو "التعمير كأمر واقع" والتساؤل إن كانت الصرامة و"سياسة الهدم"، في هذه الحالات، فعالتين تجاه امتحان مفهوم "التجديد التشاركي" أثناء التخطيط السكني والتهيئة العمرانية.

ختامًا، يمكننا القول إن السكن غير الشكلي، وهو ظاهرة واسعة الانتشار ومتغاضى عنها ومثيرة عادةً للنزاعات، يطرح عديد التحديات الخطيرة في مستوى التخطيط الحضري الخاضع هو نفسه لكثير من الالتباسات. ونسعى من خلال اقتراحنا هذه الندوة إلى فتح أبواب الإجابة العلمية عن هذه الأسئلة: هل أن السكن غير الشكلي مسألة حتمية لا مفر منها؟ أم هل في الإمكان أن نواجهها؟ وهل يجب مراجعة رؤيتنا للتحضر اللاشكلي برمته؟ ألا يخفي ذلك إستراتيجيات ما للسكن غير الشكلي ولفوضوية البناء على نحو عام؟

## محاوِر الندوة

يمكن تلخيص هذه الأسئلة وغيرها ضمن أربعة محاور كبرى قادرة على تأطير التفكير في هذه الإشكاليات، هي:

1. التأثيرات المجالية للسكن اللاشكلي في المدينة المغاربية.
2. فوضوية السكن الحضري وجوانب المنطق الاجتماعي الثقافي.
3. سوق السكن غير الشكلي وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية.
4. السكن غير الشكلي والتهيئة العمرانية والسياسات العامة.

## اللجنة العلمية

- توفيق بالحارث: جغرافي وعمراني. أستاذ بدار المعلمين العليا - جامعة تونس (تونس).
- المهدي مبروك: أستاذ محاضر وباحث في علم الاجتماع في جامعة تونس. مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس.
- أحمد خواجة: رئيس قسم علم الاجتماع. باحث في علم الاجتماع العمراني. أستاذ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس (تونس).
- خليفة البركاوي: جغرافي وعمراني. رئيس قسم الجغرافيا بكلية الآداب الفنون والإنسانيات، جامعة منوبة - تونس.
- عمر بالهادي: جغرافي ومُهَيِّئ. أستاذ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس (تونس).
- بوجمعة خلف الله: مهندس معماري ومخطط مدن، معهد التصرف والتكنولوجيا الحضرية. أستاذ في جامعة المسيلة - الجزائر.
- مصطفى الشويكي: جغرافي ومُهَيِّئ. أستاذ في كلية عين شق بجامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - المغرب.
- نور الدين قوادريّة: عمراني ومُهَيِّئ. أستاذ في جامعة باجي المختار، عنابة - الجزائر.
- عادل العياري: أستاذ مساعد وباحث في علم الاجتماع بالمعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي، جامعة تونس. مقرر اللجنة العلمية.

## شروط التقديم

- تُقبل المداخلات بالعربية والفرنسية والإنكليزية.
- كلّ مداخلة تكون مصحوبةً بملخص بإحدى اللغتين الأخيرين.

## إرسال مشاريع المداخلات

- ملء [استمارة التسجيل المرفقة](#).
- تقديم الملخصات: من 500 إلى 700 كلمة، بما في ذلك عنوان المداخلة، والإشكالية المطروحة، ومنهجية البحث والأفكار الرئيسية، فضلاً عن خمس كلمات مفاتيح، واسم المؤلف، ومؤسسة الانتماء، والعنوان الإلكتروني، ورقم الهاتف، وببليوغرافيا وجيزة.
- ترسل مشاريع المداخلات وجوباً إلى العنوانين الإلكترونيين التاليين:
  - [ateru.recherches.urbaines@gmail.com](mailto:ateru.recherches.urbaines@gmail.com)
  - [carep.tn@gmail.com](mailto:carep.tn@gmail.com)

## جدول المواعيد

- الموعد النهائي لتقديم الملخصات: 15 آذار/ مارس 2016.
- الإعلام بنتائج التقييم: 12 أيار/ مايو 2016.
- آخر موعد لقبول النص النهائي (الورقة العلمية الكاملة Full Paper): 15 آب/ أغسطس 2016، على أن يراوح حجم الورقة البحثية بين 6000 و 8000 كلمة (بما في ذلك الهوامش/ الحواشي والمراجع).

## معلومات عامة

يقدم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس (CAREP) الدعم على النحو التالي:

- للمشاركين المقيمين في الخارج: تذكرة سفر إلكترونية ذهاباً وإياباً، وتأمين التنقلات بين المطار والفندق، وإقامة كاملة لمدة ثلاث ليالٍ.
- للمشاركين التونسيين: إقامة كاملة لمدة ليلتين.
- جميع أنواع المصاريف الأخرى (الإقامة لليلة إضافية، والهاتف والمشروبات الكحولية.. إلخ) يتحملها المشارك.

## النشر

سيتمّ نشر أعمال هذه الندوة في وقت لاحق وإعلام المشاركين بذلك.

## الاستفسارات

يتمّ التواصل على رقم الهاتف: 00216 23 470 863

أو على البريد الإلكتروني: Carep.tn@gmail.com